

**أهمية التحليل المالي للتخطيط والرقابة باستخدام مؤشر
السيولة والربحية لعينة من المصارف التجارية الخاصة من
عام (2016 – 2023)**

**ميساء عبد الوهاب خليل
أ.م. د. اثير عباس عبادي
الجامعة العراقية كلية الادارة والاقتصاد**

The Importance of Financial Analysis for
Planning and Control Using the Liquidity and
Profitability Index for a Sample of Private
Commercial Banks from (2016 -2023)

أهمية التحليل المالي للتخطيط والرقابة باستخدام مؤشر السيولة والربحية
لعينة من المصارف التجارية الخاصة من عام (2016 – 2023)*

Maysaa Abdul-Wahab *

ميساء عبد الوهاب خليل *

Assist. Pfor. Dr. Athir Abbas Obaidi
College of Economic & Administration | Aliraqia
University

أ.م.د. اثير عباس عبادي
الجامعة العراقية/ كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ النشر: 2026/09/01
Received: 20/05/2025

تاريخ القبول: 2025/06/18
Accepted: 18/06/2025

تاريخ الاستلام: 2025/05/20
Published: 01/09/2026

المستخلص:

تناول هذه الدراسة مدى أهمية التحليل المالي للتخطيط والرقابة لعينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية (التجاري-المتحد) للمدة من 2016-2023 باستخدام مؤشر السيولة والربحية للبيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية وكان الاستنتاج في مدى الأهمية والدور البارز للتحليل المالي في تقييم المركز المالي للمصرف وتقدير الربحية والسيولة ودوره الرئيسي لعملية التخطيط المستقبلي للمصرف والرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف والقوة والعمل على معالجة الضعف مقابل استغلال وتوسيع نقاط القوة. ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الدراسة هي التأكيد على أهمية التحليل المالي في عملية التشخيص والتقييم للأداء والتأكد على مواكبة التطور والطرق الحديثة من قبل المحللين الماليين والتأكيد على ضرورة اتباع مبدأ الشفافية والافصاح في البيانات المالية للقوائم المالية السنوية لضمان مصداقية التقييم وبالتالي المساعدة في عملية اتخاذ القرارات المناسبة. وقد تمت المقارنة ما بين مصرفين من المصارف التجارية الخاصة في العراق تتمثل بـ (المصرف التجاري والمصرف المتحد) وقد تبين باستخدام النسب المالية من هو المصرف الراجح ومن هو المصرف الخاسر، فضلاً عن تقييم الأداء لكلا المصرفين عن طريق النتائج التي تم الوصول إليها باستخدام النسب ومقارنتها بمؤشرات الاستقرار المالي للبنك المركزي ومعياري بازل وبالتالي يتم حصر هذه النتائج للمساهمة في عملية التخطيط المستقبلي والرقابة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، السيولة، الربحية، التخطيط والرقابة.

Abstract:

This research addressed the importance of financial analysis for planning and control of a sample of Iraqi private commercial banks (Commercial-United) for the period from 2016 to 2023, using the liquidity and profitability index of the financial data published in the annual reports. The conclusion was about the importance and prominent role of financial analysis in evaluating the bank's financial position, estimating profitability and liquidity, and its main role in the bank's future planning process and internal control, identifying strengths and weaknesses, and working to address weaknesses in exchange for exploiting and expanding strengths. Among the most important recommendations are emphasizing the importance of financial analysis in the process of diagnosing and evaluating performance, emphasizing the need to keep pace with developments and modern methods by financial analysts, and emphasizing the need to follow the principle of transparency and disclosure in the financial statements of the annual financial statements to ensure the credibility of the evaluation and thus assist in the process of making appropriate decisions. A comparison was made between two private commercial banks in Iraq, namely the Commercial Bank and the United Bank. It was shown, using financial ratios, which bank is the winner and which is the loser. The performance of both banks was also evaluated through the results reached using the ratios and comparing them with the financial stability indicators of the Central Bank and the Basel standard. Thus, these results are limited to help in the process of future planning and control.

Keywords: Financial analysis, liquidity, profitability, planning and control.

المقدمة

تظهر أهمية التحليل المالي للمؤسسات المالية عامة المصارف التجارية خاصة في دوره البالغ الأهمية للتشخيص والتقييم لأداء المصرف خلال مدة زمنية محددة وإظهار نقاط القوة ونقاط الضعف مما يساعد المدراء الماليين على اتخاذ القرارات المناسبة التي تصب في مصلحة المصرف أو المؤسسة المالية، وذلك باستخدام النسب المالية التي تستمد قيمها المالية من القوائم المالية للمؤسسة ويتم استخراج النسب النهائية ثم العمل على مقارنتها بالمؤشرات المتبعة دولياً المنشورة من قبل البنك المركزي حيث يتم التقييم لأداء المصرف بحسب هذه النسب المعيارية مثل مؤشر السيولة والمؤشر الربحية وهذا التقييم مهم جداً ليس فقط مدراء الماليين في عمليات التخطيط المستقبلي للتكاليف والإيرادات و القروض والودائع ومن ثم العمل على معالجة نقاط الضعف من قبل الرقابة الداخلية للمؤسسة سواء كانت سابقة أم لاحقة وإنما للمستفيدين الخارجيين من مستثمرين ودائون وغيرهم من الجهات الخارجية. ويساعد التحليل المالي في تحديد حجم الأرباح للمؤسسة المالية مما يعمل على زيادة قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات وقدرتها على المنافسة أي تحديد السلامة المالية والتشغيلية والاستثمارية حيث كلما زادت المعاملات والبيانات المالية كلما زادت الحاجة الفعلية للتحليل المالي.

المبحث الأول: منهجية الدراسة**مشكلة الدراسة:**

تواجه المصارف التجارية الخاصة في العراق تحديات وقيود كبيرة في التوسع الهائل في حجم البيانات المالية وزيادة التعقيدات في الخدمات والعمليات المعرفية بسبب المتغيرات الاقتصادية المستمرة إذ تعاني هذه المصارف من ضعف في عمليات التخطيط المالي والرقابة الداخلية وبالتالي ضعف في عملية التنبؤ المالي وضعف القدرة على مواجهة المخاطر والالتزامات. وهنا تأتي الحاجة إلى استخدام النسب للتحليل المالي للمساعدة في عملية التقسيم للأداء ومعرفة نقاط القوة والضعف وما هو مدى مساهمة مؤشرات السيولة والربحية في المساعدة على تقديم الدعم للتخطيط المالي والرقابة.

أهمية الدراسة:

1. توفر الدراسات رؤى واضحة من النسب والمعايير التي تستخدم في التحليل المالي وأهميتها في عملية التخطيط الرقابة.
2. يبين مدى الأهمية للنتائج التي يتم استخدامها من التحليل المالي في مساعدة الم مستفيدين من اتخاذ القرارات المناسبة.

أهداف الدراسة:

تهدف إلى بيان مدى أهمية تقييم الأداء وتحسينه عن طريق معرفة نقاط الضعف والقوة للمؤسسة والعمل على رفع كفاءة الأداء وكثير المنافسة من استخدام أساليب التحليل المالي والوصول الى النتائج التي تساعد بدور بارز في عملية التخطيط في استغلال نقاط القوة ومعالجة الضعف وتقرير عمل الرقابة الداخلية.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية جوهرها ان استخدام ادوات التحليل المالي خصوصاً مؤشري السيولة والربحية يعطي تحسن في الاداء بالنسبة للتخطيط والرقابة المصارف التجارية الحالية وبالتالي اتخاذ قرارات آلية وتشغيلية التي تنعكس بدورها ايجابياً على كفاءة الأداء للمصرف.

الحدود الزمانية والمكانية:

- تمثل الحدود الزمانية للدراسة المدة (2016-2023).
- تمثل الحدود المكانية للدراسة في العراق (المصارف التجارية الخاصة) وتم اختيار مصرف التجاري العراقي ومصرف المتحد للاستثمار.

الدراسات السابقة:**دراسات عربية :**

1- قام عبد المنعم محمد عبد القويوم محمد وابوعبيدة طه جبريل علي (2020) ضمن دراستها بعنوان (الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية (الأسواق، الأوراق المالية، الخرطوم، الامارات، دبي)، إذ بينت هذه الدراسة أهمية التحليل المالي والاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية. وكانت مشكلة الدراسة هل هناك علاقة بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية والأداء المالي للصناديق الاستثمارية، وكذلك الحال للأسواق المالية الإقليمية مع صناديق الاستثمار، واستنتجت الدراسة عدم وجود أثر للمؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية والإقليمية على الأداء المالي للصناديق الاستثمارية، مع وضع توصيات منها إعداد مراكز استثمارية تساعد على زيادة كفاءة الأداء .

(Abdulmonem, & Abu-Obeida, 2020)

2- قام عبدالله اشتيوي (2025) في دراسة بعنوان (التحليل المالي وإثره على التخطيط والرقابة المالية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية بمدينة مصراتة). إذ تتلخص هذه الدراسة بدراسة التحليل المالي ومعرفة أثره على التخطيط المالي والرقابة في المصارف التجارية والتي تبلغ نسبة القطاع العام فيها أكثر من 50% حيث توصلت الدراسة باستخدام الاستبانة إن المصارف التجارية تعتمد بشكل رئيسي على نتائج التحليل المالي عند وضع الخطط المالية المستقبلية ولكن لا يتم العمل على ربط الرقابة بالمتابعة على تنفيذ هذه الخطط خصوصاً عند العينة التي تم اختيارها، وتم التوصية بضرورة تفعيل عمل المهام الرقابية بمتابعة مهام الخطط الموضوع.

(Ishtaywi, 2025)

دراسات اجنبية

1- قام Dr. Nabil M. Al-Nasser (2014) بدراسة بعنوان (The impact of financial Analysis in maximizing the firm's value (Acase study on the Jordanian industrial companies), إذ لخصت الدراسة اثر التحليل المالي وبيان العلاقات بين التحليل المالي وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، كيف تتغير بمرور الوقت وهدفت الدراسة إلى بيان اثر التحليل المالي للشركات من حيث تقييم الأداء والمساعدة في اتخاذ القرارات سواء كانت مالية او استثمارية لزيادة الأرباح وتعظيم قيمة الشركة وقد تم استخدام الاستبانة والبرنامج الاحصائي وتم الاستنتاج ان للتحليل المالي اثر إيجابي في اتخاذ القرارات الفعالة وتعظيم قيمة الشركة وزيادة أرباحها .

2- قام Thomas H. white and Jessica B. Scott (2021) بدراسة بعنوان (artificial intelligence for financial statement analysis (A case in predictive Analytics), إذ كانت تهم الدراسة في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحليل المالي (تحليل القوائم المالية، دراسة في التحليلات التنبؤية) حيث اثبتت هذه الدراسة أهمية التحليل المالي للمؤسسات المالية وزيادة الفعالية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والقدرة على التنبؤ ومدى تفوقها على التحليل التقليدي لزيادة أرباح المؤسسة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الصحيحة عند وضع الخطط المالية.

المبحث الثاني: التأطير المفاهيمي والنظري للدراسة.

أولاً: مصارف الدراسة:

تم تأسيس هذا المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في 1992/2/11 كمصرف تجاري من القطاع الخاص حيث يعتبر من أوائل المصارف الأهلية التي حصلت على الترخيص في العراق الصادرة من وزارة التجارة وحصل على إجازة ممارسة مهنة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي في 1992/7/12. ولقد كان رأس ماله في 1992 (150) مليون دينار عراقي و ثم (250) مليون لعام 2014. ومن أهم التطورات على رأس المال في عام (2005) حين قامت مجموعة في البنك الأهلي المتحد في البحرين بتملك 49% حصة من أسهم المصرف بمبلغ (50) مليار دينار عراقي وفي نهاية عام (2023) وصلت نسبة تملك الحصص 80,3% من أسهم المصرف، ومن أهم أهداف المصرف تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي يتعامل بأفضل الخدمات المالية وزيادة قاعدة العملاء عن طريق تعزيز الأداء وتقييم الخدمات، والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة إضافة على ذلك إدارة المخاطر والتكاليف بصورة سليمة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

تم تأسيس مصرف المتحد للاستثمار بموجب شهادة تأسيس المرقمة م/ش/5762 في تاريخ 1994/8/20 عن دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة وفقاً لأحكام المادة (21) من قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 برأسال قدره (1000) مليون و ثم حصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة وفق الفقرة (1) من المادة (41) من قانون البنك المركزي وبأشر نشاطه المصرفي في 1994/11/5 بدأ برأسال مقدار (1) مليار في 1994 ثم تزايد الى (10) مليار في (2004) و (100) مليار في عام (2009) و (250) مليار عام 2012 والى عام 2018 وصل (300) مليار ثم عام 2023 نزل الى (300) مليون واجهت إدارة المصرف منذ التأسيس حالة عدم الاستقرار بسبب المناخ الاقتصادي محلياً ودولياً ومع ذلك حاولت الإدارة جاهدة ان يكون المصرف في حالة تطور مستمرة ومتقدمة ومع تعظيم الأرباح وتوسيع قاعدة الملكية وتهدف إدارة المصرف بشكل رئيسي إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية وزيادة النشاط في أعمال الصيرفة الشاملة ضمن اطار السياسة العامة للدولة إضافة على ذلك التنوع الاستثماري المختلط بكافة المجالات. ويبدل حمده على أن يطور كافة الوسائل والأدوات المصرفية لضمان مستقبل أفضل.

ثانياً: التحليل المالي المفهوم والاهمية.

1- مفهوم التحليل المالي.

يعرف بأنه الدور الذي يقوم به المحلل المالي بإعادة تقييم عناصر القوائم المالية الأربعة على وفق القيم الحقيقية السوقية ويكون بموجب نسب مالية رياضية للوصول إلى القرارات الرشيدة. (Shenouf, 2012: 22).

يرى آخرون أن التحليل المالي علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة واتخاذ التصنيف اللازم لها من ثم القيام بدراسة دقيقة وإيجاد الربط بين عناصرها. (Al-Kayed, 2010: 160)

عُرفت أيضاً (التحليل المالي من الأوراق المهمة التي تلجأ إليها الإدارة والمستفيدين من داخل وخارج المؤسسة لمعرفة نقاط القوة والضعف وبيان مدى قدرة المؤسسة من اتخاذ القرار والذي بدوره يؤثر على قيمة المؤسسة). (fitman and Zatter, 2015: 52)

عرفت الباحثة التحليل المالي هو نشاط مستمر وضروري لكل مؤسسة من فترة زمنية معينة يتم فيها تحليل البيانات المالية من مصادرها الموثوقة، وذلك باستخدام النسب المالية للوصول إلى القرار الرشيد ومعالجة نقاط الضعف للمؤسسة.

وعليه يمكن إيجاز خطوات التحليل المالي.

(أ) المنهجية والهدف من التحليل.

(ب) الاسلوب المناسب للتحليل.

(ت) المعيار المناسب والملائم للانحرافات.

(ث) المدة الزمنية المحددة للتحليل.

(ج) إعطاء النتائج ومن ثم التوصيات.

2- أهمية التحليل المالي: تتمثل أهميتها بالآتي: .. (Al-Fateh, 2022: 10-8)

(أ) يعمل على تشخيص الحالة المالية ويعطي نتائج واضحة عن الوقت الحالي والتنبؤ للمستقبل، يساعد الادارة في عملية اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية.. يعطي الفرصة للإدارة والمسؤولين في المؤسسة عن تصحيح جميع الانحرافات الظاهرة أو المتوقعة.. يُعتبر أداة مهمة وفعالة لكفاءة عملية الرقابة

الداخلية والتدقيق على المؤسسة.. (Al-Fateh, 2022: 10-8) يقوم بتحديد مدى قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها وقدرتها على الوفاء بالوقت المناسب (Abdulhaq, 2023: 93)

3- أنواع التحليل المالي .

هناك أنواعاً متعددة من التحليل المالي بعضها يكمل البعض الآخر ويُمكن تبويبها إلى ما يأتي. (Al-Hayali, 2000: 55)

(أ) من حيث الجهة القائمة بالتحليل وهي يا يأتي.

- تحليل داخلي: وهو التحليل الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الافراد داخل المؤسسة ويعتمد على بيانات المؤسسة ولفترة معينة داخلياً ويهدف إلى خدمة إدارة المؤسسة في جميع مستوياتها .

- تحليل خارجي: أي بمعنى التحلي الذي يقوم به افراد من خارج المشروع ويهدف إلى خدمة هذه الافراد مثل البنوك المركزية... الخ .

(ب) من حيث البعد الزمني وهي كما يأتي .

- تحليل رأسي: أي يتم تحليل كل قائمة على حده أي مستقلة عن باقي القوائم المالية أي أن كل عنصر من عناصرها ينسب إلى إجمالي هذه العناصر .

- تحليل أفقي: أي يتم دراسة كل عنصر من القائمة المالية وفي وقت متغير. فهو يتابع حركة العنصر أثناء فترة زمنية بالزيادة والنقصان وبذلك فهو تحليل حركي وليس ساكن كما هو الحال في التحليل الرأسي .

(ت) من حيث الفترة الزمنية التي يغطيها التحلي وهي كما يأتي .

- التحليل المالي قصير المدى: هو التحليل الذي يكون لفترة زمنية قصيرة سواء كان راسياً أو أفقياً أن الفائدة منه تكون قياس قدرات المؤسسة فهو يركز على قدرات المشروع في الاجل القصير على الوفاء بالتزاماتها الجارية تحقيق الإيرادات لذلك هو سمي بتحليل نسبة السيولة واهتم به الدائنون والبنوك.

- التحليل المالي طويل الاجل: هو التحليل الذي يعمل على تحليل الهيكل التمويلي العام والموجودات الثابتة والربحية لأجل طويل ومتابعة قدرة

المؤسسة على سداد التزاماتها طويلة الاجل بالإضافة إلى قدرة رفع الفائدة ودفعات الدين عند استحقاقها وانتظامها في توزيع الارباح وان هذا النوع

من التحليل يقوم بدراسة التحليل قصير الاجل سواء داخلية أو خارجية وجميع مجالات استخدامها.

ثالثاً: أهمية نسبي السيولة والربحية للخطط المالي.

1: نسبة السيولة من حيث المفهوم ونسب قياسها.

1. نسبة السيولة وهي احد النسب المستخدمة في التحليل المالي التي يهدف استخدامها إلى تقييم يهدف استخدامها المركز المالي للمؤسسة وعن مدى قدرتها على السداد بالتزاماتها القصيرة الأجل وتشمل نسبة التداول و موجودات متداولة إلى مطلوبات متداولة و قروض إلى إجمالي ودائع و موجودات متداولة إلى إجمالي ودائع و ونسبه الصافي راسب المال وغيرها من النسب ولكن هذه الأكثر تداولاً من النسب بحسب القوائم المالية للمصارف لما تحتوي من البيانات المالية .

2. النسب المستخدمة في قياس نسبة السيولة.

1- نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة .

2- موجودات متداولة/ إجمالي موجودات .

3- قروض/ إجمالي ودائع.

4- موجودات/ إجمالي ودائع.

يتم استخدام هذه القوانين من القوائم المالية وتحديداً من قائمة المركز المالي، لمعرفة ما هو مقدار نسبة السيولة لدى المؤسسة ومدى قدرتها على تحويل موجوداتها إلى نسبة السيولة خلال فترة قصيرة. اضافة إلى ذلك قدرتها على السداد للديون ومعرفة قوة المؤسسة من قوه راس مالها.

(Al-Laham & Azreel, 2016: 13)

2: الربحية من حيث المفهوم ونسب قياسها.

1. مفهوم نسبة الربحية.

نسبة الربحية هي أداة من أدوات التحليل المالي التي تعمل على المساعدة في تقييم أرباح المؤسسة المالية وتقييم الخطط والسياسات المتبعة. تشمل معدل العائد الموجودات معدل عائد حقوق الملكية نسبة هامش الربح وهي تساعد في معرفة نقاط القوة وضعف لدى المؤسسة المالية.

2. النسب المستخدمة في قياس الربحية.

معدل عائد الموجودات = صافي الربح / إجمالي الموجودات

معدل حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية. (Ibrahim, 2024: 296)

هامش الربح الصافي = صافي الربح / صافي المبيعات * 100%

حيث يتم استخدام بنود هذه القوانين الرياضية من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة وتحديدًا من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي حيث يتم أخذ الموجودات والمطلوبات المتداولة من المركز المالي وكذلك حقوق الملكية. أما ما يخص المبيعات ومجموع الربح وصافي الربح يتم استخراجها من قائمة الدخل ويتم ضرب ناتج المعاملة الرياضية نسبة مئوية إذا تم ذكر كلمة نسبة لهذه القانون أما إذا لم يتم ذكر كلمة نسبة فلا يتم ضربها في النسبة المتوية كما هو زين الحال في معدل عائد الموجودات وحقوق الملكية. (Shuaib, 2023: 33)

3: التخطيط المالي والرقابة الداخلية.

1. التخطيط المالي: يمثل التخطيط المالي العمليات المصممة لمساعدة المؤسسات على التخطيط والتنبؤ والموازنة بدقة عالية باستخدام كل البيانات المالية الحالية والتاريخية لمعرفة الإيرادات والنفقات بصورة أكثر دقة وتقديمها على شكل تقارير مالية لأصحاب القرار للمساهمة في عملية اتخاذ القرار المناسب. (فريق عمل دفتر، 2024). التخطيط المالي يعتبر جزء هام وأساسي من التخطيط الشامل لمؤسسة الأعمال فهو يعمل على تحديد الاحتياجات التمويلية والاتفاق الإجمالي للمؤسسة. (Al-Banna, 2012: 21)، ويعمل على التنبؤات بالمبيعات المستقبلية للمؤسسة بحسب البيانات المدخلة إليه وباستخدام الأدوات المتعددة له والأساليب الهندسية والرياضية. (Al-Qattamin, 2009: 30-34).

2. الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة من الشؤون الإدارية المهمة التي لها ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط في مؤسسات الأعمال الحديثة. وقد تطورت بشكل فعال في السنوات الأخيرة فهي تعني السيطرة والقوة والسلطة المنظمة للممارسات الإدارية. (Mohammed, 2020: 124)، بدءاً من المفهوم والغاية وصولاً لآخر المستويات الرقابية التي تتضمن (الرقابة السابقة، المتزامنة، اللاحقة). (Al-Ameri, 2024: 245)

وتمثل أيضاً الرقابة الداخلية عنصراً أساسياً في نظام حوكمة المؤسسة والقدرة على إدارة المخاطر كما تعتبر الأساس الذي يتابع ويُدعم تحقيق أهداف المؤسسة وتعزيز حماية بياناتها وقيمتها المالية باستخدام الأساليب الرقابية التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الفرص وتجنب التحديات وتخفيف العمليات التي تعطي قيمة إضافية للمؤسسة. (International Federation of Accountants, 2013: 35)

المبحث الثالث: التأثير العلمي للدراسة

أولاً: مؤشر نسبة السيولة

(1) مؤشر نسبة السيولة = موجودات متداولة / إجمالي موجودات

هذه النسبة من النسب المعتمدة في قياس مؤشر نسبة السيولة إذ تعطي مقدار قوة الموجودات في رفع الموجودات المتداولة أي استثمار الأموال بشكل صحيح لإنتاج نسبة السيولة وارتفاع هذه النسبة هي قوة للمصرف في الاستثمار بشكل كامل (Lin, 2024: 15).

جدول (1) يبين مؤشر سيولة (موجودات المتداولة مقسومة على إجمالي الموجودات)

السنوات	مؤشر نسبة السيولة للمصرف التجاري	مؤشر نسبة السيولة للمصرف المتحد	نسبة الاستقرار المالي
2016	98%	67%	50.3%
2017	98%	75%	51.5%
2018	98%	68%	46.1%

2019	97%	43%	43.25%
2020	98%	20%	46.60
2021	96%	37%	47.40%
2022	96%	29%	54.90%
2023	97%	37%	47.50%

المصدر: عُد من قبال الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة الدراسة وهي:

- البيانات للمصرف التجاري والمتخذ من التقارير المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

- نسبة الاستقرار المالي من النشرة الإحصائية للبنك المركزي (تقارير الاستقرار المالي).

يوضح لنا الجدول (1) مؤشر نسبة السيولة لمصرفين الأول رايح (المصرف التجاري) والثاني خاسر (المصرف المتحد). للمقارنة بين النسبتين. فنلاحظ في عام 2016 وهي بداية العمل بالمعايير الدولية من قبل المصارف بلغت نسبة المصرف التجاري (98%) من عام 2016 - 2018 وهي أعلى من نسبة الاستقرار المالي اضافته على ذلك أعلى من معايير لجنة بازل (30%) وهذا يعني أن نسبة السيولة عالية أي الموجودات المتداولة أكبر من باقي الموجودات خصوصاً مبلغ النقد والارصدة لدى البنك المركزي و الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بينما الموجودات الثابتة اقل بكثير من مبلغ الموجودات المتداولة. وفي عام 2019 (كورونا) تم انخفاض النسبة بشيء بسيط (1%) من العام السابق وهذا سبب انخفاض النقد والارصدة لدى البنك المركزي اضافته الى التسهيلات الائتمانية و تم ارتفاعت إلى ما كانت عليه (98%) و عاودت الانخفاض عام 2021 بسبب انخفاض الموجودات المتداولة لان المصرف اكتشف اختلاس مقدار 1780479 دينار عراقي مما اخفض الموجودات الأخرى مخصص حسابات معلقة يطرح من الموجودات الأخرى وارتفاع الموجودات الثابتة خصوصاً الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة ما كانت عليه (98%) في عام 2023 بعد ارتفاع النقد والارصدة و معاودتها لموجوده المالية بالتكلفة المطفأة شراء (سندات حكومية خزينة) بالارتفاع مجدداً وانخفاض متوسط بالموجودات الأخرى فوائد مستحقة ومصاريف مدفوعة مقدماً سبب دفع مبلغ الضرائب المستحقة على المصرف للأعوام من 2009-2022. مما يمكن القول إنه نسبة السيولة عالية على مدار السنوات الثانية وهذا يعني قوة المركز المالي وقدرة المصرف على سداد الالتزامات ولكن بنفس الوقت هي تتعدى معيار الاستقرار المالي لكل السنوات المذكورة وتتعدى أيضاً معيار بازل (30%) وهذا يعني على المصرف إيجاد الاستثمارات المناسبة للاستفادة من هذه نسبة السيولة بشكل أوسع. اما فيما يخص المصرف المتحد نلاحظ ان النسب متذبذبة من عام 2016 الى عام 2023 ففي عام 2016 كانت تتعدى النسبة المعيارية بـ (17%) وتتعدى معيار بازل إلى ما يقارب الضعف وارتفعت بمقدار أكبر من عام 2017 سبب ارتفاع الموجودات المتداولة إلى الثانية من النقد والارصدة والتسهيلات الائتمانية اما في 2018 عادت إلى الانخفاض ب (68%) سبب انخفاض الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية حيث تعامل المصرف فقط مع المصارف المحلية في هذا العام مما أدى إلى انخفاض هذه القيمة وفي عام (2019) انخفضت كثيراً مما سبق حيث أصبحت (43%) وهنا كانت (جائحه كورونا) سبب في انخفاض النقد والارصدة، فضلاً عن الموجودات المالية وانخفاض التسهيلات الائتمانية بحوالي (90) مليار ولكن عند المقارنة بمعيار الاستقرار يكون مناسب وليس مرتفع كثيراً عن معيار بازل وانخفض أكثر في عام 2020 الى (20%) وكانت لانخفاض جميع بنود الموجودات وهي منخفضه جداً بالنسبة لمعيار بازل ومعيار الاستقرار المالي بسبب تسديد المصرف أكثر من (50) مليون دولار طبقاً لرساله السويقت. وفي عام 2021 ارتفعت إلى ما يقارب (37%) لمعاودة ارتفاع التسهيلات الائتمانية وارتفاع النقد والأرصدة لدى البنوك وهذه النسبة تعتبر مقارنة لمعيار بازل ومنخفضة للاستقرار المالي ب (10%) وانخفضت في العام الذي بعده الى 29% بسبب انخفاض التسهيلات الائتمانية وارتفاع الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى و عاودت الارتفاع في 2023 الى (37%) وهي منخفضة بالنسبة لمعيار الاستقرار المالي مما يعرض المصرف الى فقدان الثقة من قبل العملاء خوفاً من عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات التي عليه. وعليه من النتائج التي تم التوصل لها من الجدول (1) إلى الاستقرار والتفوق الكبير في أداء المصرف التجاري مقارنة بمعيار لجنة بازل و معيار الاستقرار المالي، اما المصرف المتحد فقد انخفضت السيولة انخفاضاً ملحوظاً في العامين 2019 - 2020 وهذه يعني ضعف الادارة على مواجهة الالتزامات وهذه النتائج تثبت الفرضية ان استخدام مؤثر السيولة يساهم بشكل رئيسي وفعال في تقييم الوضع المالي للمصرف ويساعد في عملية التخطيط المالي والرقابة على المخاطر .

(2) مؤشر نسبة السيولة = موجودات متداولة / مطلوبات متداولة

نسبة التداول = الموجودات المتداولة \ المطلوب المتداولة

توضح هذه النسبة عدد المرات التي تكون منها الموجودات المتداولة قادرة على تغطية المطلوبات المتداولة وكلما زادت هذه النسبة زادت القدرة للموجودات المتداولة لتغطية وعلى مواجهة المخاطر المحتملة دون اللجوء إلى الاقتراض، ولكن بصورة مقبولة وليست فرطاً. (Wahba, & Mehran, 2021: 102)

جدول (2) يبين مؤشر نسبة السيولة (موجودات المتداولة مقسومة على المطلوب المتداولة)

السنوات	المصرف التجاري	مصرف المتحد	نسبة الاستقرار المالي
2016	%342	%276	%190.5
2017	%337	%216	%119.72
2018	%320	%352	%102.22
2019	%300	%142	%96.06
2020	%218	%183	%82.70
2021	%309	%86	%59.40
2022	%303	%75	%66.00
2023	%280	%142	%57.60

المصدر: غُذ من قبال الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة الدراسة وهي:

- البيانات للمصرف التجاري والمتخذ من التقارير المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

- نسبة الاستقرار المالي من النشرة الإحصائية للبنك المركزي (تقارير الاستقرار المالي).

يتبين من الجدول (2) لمؤشر نسبة السيولة ارتفاع النسب للمصرف التجاري من حيث الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة أي ما لديه من أموال إلى سداد الالتزامات وهي نسبة عالية بالنسبة للمعيار المقرر اما المتحد فنلاحظ هنا النسب قد ارتفعت سبب ان المطلوبات المتداولة منخفضة مقارنة بالموجودات المتداولة حيث ترتفع النسبة كلما انخفضت الودائع التي يحتفظ بها المصرف وهذا يعني انخفاض العملاء الذي يقومون بالأبداع لدى المصرف وعليه يجب على المصرف إيجاد انسب الحلول لاستعادة أكبر عدد ممكن من العملاء وتوفير الخدمات المالية لهم.

ونستطيع القول إن نتائج التحليل للمصرف التجاري توضح القدرة العالية على سداد الالتزامات دون الحاجة إلى الاقتراض، اما ما يخص مصرف المتحد ارتفاع النسبة لديه تدل على ضعف في جذب الودائع أو ضعف في ثقة العملاء وهنا تثبت الفرضية يعد التحليل المالي أداة رقابية فعالة تساعد على اتخاذ القرارات والتخطيط الأمثل للموارد.

(3) مؤشر سيولة: قروض إجمالية ودائع

توضح هذه النسبة والمدى المصرفي من قروض ممنوحة إلى إجمالية ودائع حيث تبين عن مدى تغطية القروض من أموال الودائع التي يحتفظ هذا المصرف أي مقدار استثمار هذه الودائع وارتفاعها مؤشر جيد لأداء المصرف ولكن إذا ارتفعت كثيراً معناها انخفاض نسبة السيولة وزيادة المخاطر (Al-Shammari, 2022: 158)

جدول (3) يبين مؤشر نسبة السيولة (القروض مقسومة على إجمالية ودائع)

السنوات	المصرف التجاري	مصرف المتحد	نسبة الاستقرار المالي
2016	%24	%49	%45.4
2017	%23	%32	%83.2
2018	%23	%46	%68
2019	%22	%36	%51.20
2020	%16	%24	%58.7
2021	%17	%35	%55.1
2022	%22	%39	%46.1
2023	%9	%51	%51.9

المصدر: غُذ من قبال الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة الدراسة وهي:

- البيانات للمصرف التجاري والمتخذ من التقارير المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

- نسبة الاستقرار المالي من النشرة الإحصائية للبنك المركزي (تقارير الاستقرار المالي).

جدول (3) يبين النسبة بين إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع أي ما يمنح المصرف من قروض مقابل ما يستلم من أموال الغير بصورة وديعة سواء كانت جارية او توفير... الخ المصرف التجاري لديه نسبة مرتفعة في عام 2016 وذلك لارتفاع الودائع بصورة مضاعفة لعدة مرات بالنسبة للقروض وهذا الحال في عام 2017 وعام 2018 أما في عام 2019 فقد ارتفع مخصص التسهيلات الائتمانية الحاسرة بسبب الظروف الصحية المثقلة — فيروس كورونا وارتفاع حجم الودائع مقارنة بالعام السابق. أما في عام 2020 انخفضت النسبة أكثر وذلك لزيادة نسبة الودائع إلى القروض فقد زادت الودائع في هذا العام نسبة أكثر بكثير عن ما كانت عليه وفي العام السابق وتغير بسيط في عام 2021 و ثم ارتفعت إلى 22% في عام 2022 سبب ارتفاع القروض وعاودت الانخفاض بشكل كبير في عام 2023 سبب انخفاض القروض مع ضخامة حجم الودائع و هنا المصرف بالنسبة لمعيار الاستقرار المالي منخفض النسبة لكن المصرف يقوم باستثمار أمواله ليس فقط بالقروض وإنما لديه استثمارات أخرى بمبالغ كبيرة وذلك لتحقيقه للأرباح العالية. أما بالنسبة لمصرف المتحد ففي عام 2016 النسبة كانت جيدة أما بالنسبة لمعيار الاستقرار المالي حيث كانت قروضه أكبر من ودائعه في عام 2017 زاد حجم الودائع بالضعف تقريباً مما جعل النسبة تنخفض إلى (32%) وعام 2018 ارتفعت (46%) لارتفاع القروض الممنوحة و عاودت الانخفاض إلى (36%) لانخفاض القروض الممنوحة بالنسبة للودائع وهنا كانت الظروف الصحية لأزمة (كورونا) وزيادة مخصص الخسائر للقروض و عدم التسديد من قبل العملاء مما أدى إلى انخفاض النسبة وفي عام 2020.

توضح النتائج ان المصرف التجاري حافظ على النسب المعتدلة في استثماره للودائع على شكل قروض اي يتبع سياسة حذرة في إدارة المخاطر اما فيما يخص المصرف المتحد فكان هناك تذبذباً في قدرة المصرف على ادارة الودائع و ضعف استغلال الموارد بصورة سليمة وتعرضه لمخاطر محتملة أكثر وهنا تثبت الفرضية في اهمية التحليل المالي لتقييم الوضع المالي للمصرف و ضروري للتخطيط والرقابة.

(4) مؤشر نسبة السيولة = موجودات متداولة / إجمالي ودائع

تعني هذه النسب ما لدى المصرف من اموال كافية لسداد الالتزامات التي عليه فكلما ارتفعت تعني انخفاض مخاطر نسبة السيولة بمعنى زيادة النقد والاستثمارات وزيادة القدرة مواجهة الالتزامات المختلفة. (Al-Rubaie, & Rathi, 2012: 130)

جدول (4) يبين مؤشر نسبة السيولة الموجودات المتداولة

السنوات	المصرف التجاري	مصرف المتحد	نسبة الاستقرار المالي
2016	345%	229%	138.2%
2017	337%	376%	85.42%
2018	323%	343%	73.73%
2019	300%	2%	70.10%
2020	222%	15%	68.55%
2021	309%	54%	72.61%
2022	304%	103%	79.18%
2023	365%	213%	68.28%

المصدر: عُدَّ من قِبال الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة الدراسة وهي:

- البيانات للمصرف التجاري والمخز من التقارير المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

- نسبة الاستقرار المالي من النشرة الإحصائية للبنك المركزي (تقارير الاستقرار المالي).

يبين الجدول 4 أن النسب مرتفعة جداً مقارنة بالمعيار الدولي بالنسبة للمصرف التجاري وهذا يدل على أنه يستثمر في أكثر من مجال ويحقق أرباح عالية وبالتالي لديه سيولة عالية. ونلاحظ انخفاض طفيف في عام 2019 وعام 2020 والسبب في هذا الانخفاض هو أزمة كورونا وتدهور أسعار الدولار و ثم عاودت النسبة بالارتفاع مجدداً. أما بالنسبة للمصرف المتحد فيلاحظ في عام 2016 وعام 2017 كانت النسبة مرتفعة وذلك لارتفاع الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع و ثم بدأت نسبة السيولة بالانخفاض إلى مستويات ضعيفة جداً في عام 2019 وفي عام 2020 والسبب ذاته للمصرف التجاري، فضلاً عن تخلف العديد من العملاء عن التسديد مما عرض المصرف إلى الخسائر الائتمانية الكبيرة وبالتالي انخفاض نسبة السيولة مقارنة مع الأعوام الأخرى و ثم عاودت النسبة بارتفاع منخفض مقارنة بالمصرف التجاري وإن هذه نسبة السيولة هي مرتفعة جداً مقارنة بالنسبة المعيارية الاستقرار المالي وكذلك بالنسبة المعيارية لمقررات بازل (30) وهذا

يعني قوة المركز المالي في المصرف التجاري وقدرته على سداد الالتزامات وزيادة ثقة العملاء في التعامل وقدرة التوسع في المشاريع. و ان نسبة السيولة المرتفعة جدا عن المعيار المقرر مؤشر سلبي بزيادة نسبة السيولة أي الأفضل الاستفادة منها بشكل صحيح ومناسب مع وضع المصرف. ومن هذه النتائج التحليل هذه النسبة يتضح أن المصرف التجاري حقق ارتفاعاً واضحاً في النسب، بينما المصرف المتحد فكانت النسب منخفضة وهذا مؤشر على زيادة المخاطر الائتمانية لديه. وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية إذ يبين التحليل المالي كأداة حيوية لكشف نقاط الضعف والقوة مما يساعد الإدارة في عملية التخطيط المالي والرقابة.

ثانياً: مؤشر ربحية

(1) مؤشر نسبة الربحية = معدل العائد الإجمالي الموجودات

(معدل عائد إجمالي الموجودات)

في الربح / إجمالي الموجودات: وهي النسبة التي يتم استخدامها لمعرفة قدرة الإدارة في كيفية تحويل الأصول إلى أرباح.

جدول (5) يبين مؤشر نسبة الربحية (معدل العائد مقسوم على إجمالي الموجودات)

السنوات	المصرف التجاري	مصرف المتحد	نسبة الاستقرار المالي
2016	1.8	0.002	1.6
2017	2.2	0.006	0.85
2018	2.4	0.032	0.53
2019	1.5	0.003	0.81
2020	5.7	0.003	0.90
2021	2.5	0.002	0.70
2022	2.2	0.0001	1.35
2023	3.0	0.003	1.30

المصدر: قُد من قبال الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة الدراسة وهي:

- البيانات للمصرف التجاري والمتخذ من التقارير المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

- نسبة الاستقرار المالي من النشرة الإحصائية للبنك المركزي (تقارير الاستقرار المالي).

ويوضح الجدول (5) لمؤشر نسبة الربحية الذي يبين نسبة الربحية لمصرفي التجاري والمتحد من عام 2016 وحتى 2023 وهنا في الجدول (5) النسبة بين معدل العائد أي صاف الربح إلى إجمالي الموجودات في عام 2016 كانت الأرباح مرتفعة بالنسبة للمصرف التجاري بنسب بسيطة عن المعيار واستقرت بارتفاع إلى عام 2019 في أزمة كورونا خفضت نسبة الاستثمار ثم عادت الارتفاع في عام 2020 حيث استفاد المصرف لتحقيق الأرباح من تغير أسعار صرف الدولار وعودة الانخفاض في عام 2021 وعام 2022 سبب زيادة حجم الموجودات من نقد تسهيلات ائتمانية وموجودات مالية أي إجمالي الموجودات بصورة عامة و ثم معاودة الارتفاع في عام 2023 بنسبة أعلى من المحدد من معايير الاستقرار المالي وهذا يدل على تحقيق الأرباح على مدار سنوات الدراسة ويُعتبر دليل على قوة المركز المالي وسلامة الخطط المالية التي يتبعها المصرف. أما فيما يخص المصرف المتحد كما يوضح الجدول انخفاض جدا عالي عام 2016 بالمعيار وذلك لسبب ضعف الإيرادات مقابل المصروفات إضافة على ذلك دفع الضرائب المستحقة وفي عام 2017 لغاية 2020 استمرت الخسارة نتيجة قلة الإيرادات حيث كان مبلغ المصروفات يعادل مرة ونصف مبلغ الإيرادات وذلك بزيادة نفقات من رواتب أجور كذلك ضخامة مبلغ إجمالي الموجودات مقارنة بالعائد الصافي وحتى عام 2021 عادة الأرباح ولكن بنسب ضعيفة بسبب التسهيلات الائتمانية الغير مدروسة وتشمل الديون المتأخرة التسديد والديون المشكوك في تحصيلها مما جعل مخصص الخسائر للتسهيلات الائتمانية يرتفع أكثر مما أثر سلبا على ربحية المصرف إضافة على ذلك ضخامة المصاريف وبالإجمال أدى هذا إلى ضعف المركز المالي للمصرف المتحد أمام المستفيدين فيجب على المصرف اتخاذ الإجراءات الصحيحة أمام القروض المتنوعة والتأكد من السلام المالية للعميل وتنظيم المصروفات بشكل يتناسب مع إيرادات المصرف حتى لا يؤدي به ذلك إلى الهاوية.

وهنا كانت النتائج تفوق المصرف التجاري بالأرباح العالية على المصرف المتحد وهذا يعكس قدرة الإدارة المالية على توظيف الموارد المتاحة، على عكس المصرف المتحد. وهذه النتائج تؤكد الفرضية إن التحليل المالي أداة لتقييم ربحية المصرف.

(2) مؤشر نسبة الربحية = معدل عائد \ حقوق ملكية

(معدل عائد حقوق الملكية)

صافي الربح/ حقوق الملكية وهي النسبة التي تم استخدامها المعرفة معدك العائد الذي يتم الحصول عليه عن طريق استثمار أموال المالكين حيث على ارتفاع هذه النسبة دلت على الكفاءة العالية للأداء مع ازدياد المخاطر وانخفاضه يشير إلى التحويل بالقروض.

جدول (6) يبين مؤشر نسبة الربحية (معدل عائد مقسوم على حقوق ملكية)

السنوات	المصرف التجاري	مصرف المتحد	نسبة الاستقرار المالي
2016	2.7	0.003	3.4
2017	3.4	(0.010)	9.26
2018	3.8	(0.055)	4.371
2019	2.4	(0.006)	6.96
2020	12.0	(0.006)	7.50
2021	4.1	0.006	4.80
2022	3.5	0.0003	10.30
2023	4.7	0.006	10.00

المصدر: عُد من قبل الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة البحث.

وفي الجدول (6) النسبة الثانية لمؤشر نسبة الربحية تتضمن الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع وواضح في الجدول النسب مرتفعة جداً مقارنة بالمعيار للاستقرار المالي هذا بالنسبة للمصرف التجاري ويعني أنه يستثمر في أكثر من مجال وسيولته عالية مع الانخفاض البسيط في عام 2019 وعام 2020 وذلك لأزمة كورونا وتغير سعر الصرف فكان انخفاض في مبلغ الودائع مقابل الموجودات المتداولة و ثم عاودت النسبة الارتفاع مجدداً وجميع النسب التجاري هي أعلى من النسبة المعيارية و هنا المصرف يتنوع بالاستثمارات ولا يعتمد فقط على الودائع أما بالنسبة للمتحد فبدأت النسبة مرتفعة ثم انخفضت جدا في أزمة كورونا وتغير سعر الدولار إضافة على ذلك تخلف العديد من العملاء عن التسديد وهذا عرض المصرف الى خسائر اثنائية كبيرة وبالتالي انخفاض الموجودات المتداولة مقارنة مع الأعوام الأخرى ومن ثم معاودة النسبة بالارتفاع ولكن مقارنة مع التجاري منخفضة فوجب على المصرف المتحد المحاولة في تنوع الاستثمارات مع التأكد السلامة المالية للعميل.

وتوضحت لنا النتائج في كفاءة الأداء وتحقيق الأرباح للمصرف التجاري على عكس المصرف المتحد كانت النسب سلبية، وهذه النتائج تثبت الفرضية في أهمية التحليل المالي في تعظيم الارباح والتخطيط والرقابة.

وفي ختام هذا التحليل نوضح نسبة هامش الربح الصافي للمصرف التجاري والمتحد من 2016_2023

هامش الربح الصافي (صافي الربح/ صافي الإيرادات) $\times 100$

وتوضح هذه النسبة مقدار ما تحققه إدارة المصرف من إيرادات لرفع نسبة الارباح وكفاءة الأداء فكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على حسن تخطيط الإدارة في استثمار أمواله. (Shahada, : 2007)

جدول (7) يبين نسب هامش الربح الصافي (صافي الربح مقسوم على صافي الإيرادات)

السنوات	المصرف التجاري	مصرف المتحد
2016	42%	4%
2017	42%	16%
2018	55%	123%
2019	33%	3%
2020	62%	22%

%10	%44	2021
%1	%43	2022
%2	%43	2023

المصدر: غُذ من قِبال الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف لمدة البحث.

يتضح من الجدول أن هامش الربح الصافي المصرف التجاري المتحد في سنوات الدراسة حيث أن باستخدام أدوات التحليل المالي تم استخراج جميع القيم والتوصل إلى أداء كل مصرف وحجم الأرباح المتحققة وبالتالي يتم الحكم على الأداء عامة و وضوح الرؤية أمام الإدارة المالية في اتخاذ القرارات والتخطيط المستقبلي للمصرف ومساعدة الرقابة الداخلية بالمتابعة السابقة واللاحقة والتنفيذية لأعمال المصرف وفق المعايير الدولية بمتابعة الخطط السليمة التي تؤدي بدورها إلى زيادة النمو وتحقيق الأرباح وزيادة قدرة المنافسة في السوق المالية إضافة على ذلك تحقيق الرضا للعميل والاطمئنان بالعمل عن طريق قوة المركز المالي للمصرف ومواكبة جميع التطورات الحديثة لضمان بقاء المصرف محافظ على مكانته الاقتصادية محلياً ودولياً وقد بين الجدول على الارتفاع في هامش الربح الصافي المصرف التجاري والعكس للمصرف المتحد في ضعف الأرباح والخسائر المتكررة.

وأخيراً من هذه النتائج يبرز المصرف التجاري بكفاءة الأداء وزيادة الأرباح بينما المصرف المتحد حقق الخسائر أو أرباح معدومة وهذا يدل على ضعف في كفاءة الإدارة وهذا يثبت الفرضية للتحليل المالي دور رئيسي بارز في مساعدة الإدارة في معالجة نقاط إلى الضعف واتخاذ القرارات وتقرير فاعلية التخطيط والرقابة.

الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات

1. التحليل المالي أداة فعالة لتقييم الأداء المصرفي، خلال فترات زمنية مختلفة .
2. المصرف التجاري يملك مركز مالي قوي بمستوى عالي من السيولة والربحية مقارنة بالمصرف المتحد.
3. استخدام مؤشرات السيولة والربحية لها دور بارز وفعال في كشف الاختلالات المالية .
4. ثبت صحة فرضية الدراسة في أهمية التحليل المالي ومدى دعمه في التخطيط المالي المستقبلي وتعزيز دور الرقابة الداخلية للمصرف.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة استخدام التحليل المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء .
2. تطوير مهارات العاملين في مجال التحليل المالي ومواكبة التطورات على هذا المجال.
3. ضرورة اعتماد المصارف على المؤشرات الدولية مثل مؤشرات بازل و مؤشرات الاستقرار المالي المعتمد من قبل البنك المركزي.
4. ضرورة الإفصاح والشفافية عند إعداد القوائم المالية مما لها أهمية كبيرة في مصداقية نتائج التحليل المالي وبالتالي زيادة ثقة المودعين والمستثمرين.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

English References:

- International Federation of Accountants. (2013). Evaluating and improving internal control in organizations: Guidance for professional accountants in business. Saudi Organization for Certified Public Accountants. Fahd National Library Publishing.
- Al-Hayali, W. N. (2000). Modern trends in financial analysis. Hanin Publishing. Arab Open Academy, Denmark.
- Shuaib, S. (2023). The use of financial analysis indicators in forecasting financial performance of economic institutions: A case study of the Ain Temouchent institution. Faculty of Economic and Commercial Sciences, University of Ain Temouchent.
- Shenouf, S. (2012). Modern financial analysis according to International Financial Reporting Standards (IFRS) (1st ed.). Zahran Publishing and Distribution.
- Al-Ameri, M. (2024, January 11). Internal control. Retrieved from <https://example.com/internal-control>
- Al-Fateh, B. M. (2022). Financial analysis (1st ed.). Modern Academy for University Textbooks.
- Al-Qattamin, A. (2009). Strategic management: Concepts and applied cases (2nd ed.). Mahdallawi Publishing.
- Al-Kayed, M. A. (2010). International and global financial management: Financial and economic analysis (1st ed.). Kunooz Knowledge Publishing.
- Al-Laham, M. I., & Azreel, A. H. (2016). The role of financial analysis in defining the path of an economic institution: A case study of commercial firms in Nablus. *Journal of Baghdad College of Economic Sciences*, (49), 125–140.
- Ibrahim, R. S., & Abbas, A. (2024). Bank governance and its role in enhancing banking performance: Analytical study of the Commercial Bank of Iraq. *Journal of Economics and Administrative Studies*, 3(2), 88–104.
- Abdulhaq, H., & Abbas, A. (2023). Effectiveness of modern financial analysis methods in predicting and mitigating banking risks: A case study on Gulf Commercial Bank (2016–2021). *Journal of Financial Studies*, 2(4), 60–74.
- Daftra Editorial Team. (2024). The ultimate guide to financial planning: Definition, importance, and steps. Business Education Center. Retrieved from <https://www.daftra.com/financial-planning>
- Al-Banna, B. A. (2021). Scientific and practical foundations in governmental accounting (1st ed.). Al-Yazouri Publishing.
- Al-Shammari, S. R. (2022). Strategic management of banking risks and its impact on financial performance of commercial banks (1st ed.). Al-Yazouri Publishing.
- Wahba, H. H., & Mehran, S. M. (2021). Financial management (1st ed.). Wael Publishing and Printing House.
- Mohammed, J. S. H. (2020). Administrative law in the Kingdom of Saudi Arabia (1st ed.). Al-Yazouri Publishing.
- Al-Rubaie, H. M., & Rathi, M. A. H. (2012). Bank governance and its impact on performance and risk (1st ed.). Al-Yazouri Publishing.
- Shahada, W. (2007). The pocket book of Harvard Business School management (Arabic edition, 2011). Obaikan Bookstore.
- Abdulmonem, M. A., & Abu-Obeida, T. G. (2020). Contemporary trends in financial analysis and their role in evaluating the financial performance of investment funds in financial markets (Khartoum, UAE, Dubai). *Arab Journal for Scientific Publishing, Al-Mashreq University*, (21), 130–147.

- Ishtaywi, A. A. (2025). The impact of financial analysis on planning and financial control: A field study on commercial banks in Misrata. *Al-Haitham Institute for Administrative and Financial Sciences*, (33), 85–101.
- Lawrence, J. F., & Zutter, C. (n.d.). *Principles of managerial finance: Brief edition*. Library of Congress, U.S.A.
- Lin, Y., & Wang, J. (2024). Analysis of financial markets using artificial intelligence. *Academic Journal of Science*, 11(1), 22–34.
- Al-Nasser, N. M. (2014). The impact of financial analysis on maximizing firm value: A case study on Jordanian industrial companies. *International Journal of Managerial Studies and Research*, 2(6), 45–57. Al-Zaytoonah University of Jordan.
- White, T. H., & Scott, J. B. (2021). *Artificial intelligence for financial statement analysis: A case in predictive analytics*. Harvard Business School Publishing. <https://hbsp.harvard.edu/product/W26995-PDF-ENG>
- Central Bank of Iraq. (2016–2023). *Financial stability reports*. Statistics and Research Department.
- Iraq Stock Exchange. (2016–2023). *Financial statements and disclosures*.